

الجمهورية اليمنية



وزارة التخطيط والتعاون الدولي
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

النشرة الفصلية
للمستجدات الاقتصادية

Quarterly Economic Update Bulletin

السنة الثانية - العدد (٤)

ديسمبر ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الهدف من إصدار وزارة التخطيط والتعاون الدولي لهذه النشرة الفصلية هو لتحليل بيانات كافة الأنشطة الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) حيث سنناقش وترصد بصورة منتظمة تطورات المؤشرات الاقتصادية الكلية حتى تسهل من عملية إجراء التوقعات الاقتصادية (المالية والنقدية) مما يسهم في عملية وضع سياسات اقتصادية تؤدي إلى زيادة النمو وتشجع الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك سيتم تخصيص موضوع اقتصادي معين لأي من القطاعات والمؤشرات الاقتصادية يتم تحليله بصورة دقيقة ومتعمقة من وقت لآخر.

وفي هذا العدد (الرابع) من السنة الثانية بدأت النشرة بتقديم عرض عن الناتج القومي الإجمالي ثم بيان مستوى أداء القطاعات السلعية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي، حيث ركز هذا العدد على تحليل أداء القطاع الزراعي بفروعه المختلفة . كما أن النشرة تناولت مسار تطور المؤشرات المالية والنقدية بصورة عامة وشاملة.

المحتويات

٤	أخر المستجدات الإقتصادية حتى شهر مايو ٢٠٠٤
٥	١. الناتج القومي الإجمالي وتوزيعه
٥	١-١. الاستهلاك الكلي
٦	٢-١. الاستثمار الكلي
٧	٢. مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية غير النفطية في الناتج المحلي
٧	١-٢. القطاع الزراعي
٧	١-٢-١. تطور المساحة المزروعة:
٩	٢-١-٢. تطور الإنتاج النباتي
١٠	٢-١-٢. الإنتاج الحيواني
١١	٢-١-٢. صيد الأسماك
١٢	٢-٢. القطاع الصناعي
١٣	٣. مستوى تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤
١٤	١-٣. الإيرادات العامة للدولة
١٤	٣-١-١. الإيرادات الجارية:
١٥	٣-٢. النفقات العامة للدولة
١٦	٤. التضخم
١٧	٥. ميزان المدفوعات
١٩	٦. التطورات النقدية والمصرفية
١٩	٦-١. تطور كفاءة الجهاز المصرفي
٢٠	٦-٢. تطورات نشاط البنوك التجارية
٢٠	٦-٢-١. تطور حجم الودائع
٢١	٦-٢-٢. تطور حجم التسهيلات المالية
٢١	٦-٢-٣. طبيعة القروض والسلفيات بحسب النشاط
٢٢	٦-٢-٤. طبيعة القروض والسلفيات بحسب المدة الزمنية
٢٣	٧. حصة الحكومة من إنتاج النفط

آخر المستجدات الاقتصادية حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٤

- تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من زاوية الإنفاق الكلي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الكلي قد ارتفع بصورة كبيرة خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ على حساب الإنفاق الاستثماري، حيث ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الكلي من ١٣٠٦ مليار ريال وبما نسبته ٨٠.٢% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ إلى ١٧٧٧ مليار ريال أي حوالي ٨٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ليصل متوسط نصيب الاستهلاك القومي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ إلى ٨٢.١% من إجمالي الناتج المحلي، فيما شهدت مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ترجاعاً واضحاً وبالأخص خلال عام ٢٠٠٣ حيث تراجعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج القومي من حوالي ١٨.٩% عام ٢٠٠١ إلى ١٥.١% عام ٢٠٠٣ وبلغت المساهمة السنوية المتوسطة لهذا القطاع خلال الفترة حوالي ١٨.٣% وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٤% وهو معدل متواضع يكشف عن وجود خلل هيكلية وتحديات ومعوقات تعترض النشاط الاستثماري في اليمن، وبالأخص الاستثمار الخاص والذي تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١١.٦% عام ٢٠٠١ إلى ٣.٥% فقط عام ٢٠٠٣.

- شهدت الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ معدل تضخم أعلى من الفترة نفسها خلال العام السابق وبمعدل نمو وصل إلى حوالي ١٣% مقارنة بحوالي ١٠.٢% للفترة نفسها من العام ٢٠٠٣، الأمر الذي يؤكد أنه وخلال الفترة الأخيرة وبالأخص منذ بداية عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم أن معدلات التضخم قد عاودت الارتفاع من جديد وبالتالي أصبحت تمثل تحدياً محتملاً للاقتصاد خلال السنوات القادمة ما لم تتخذ إجراءات احترازية للحد من معدلاته المتزايدة ومعالجة الأسباب الرئيسية المغذية له والعمل على الحد منها.

- سجل العرض النقدي نمواً خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٣ - سبتمبر ٢٠٠٤ بمقدار ١٨.٩%، إلا أن نسبة النقد إلى إجمالي العرض النقدي قد تراجعت خلال الفترة بمقدار ٢.٤ نقطة مئوية لتصل إلى ٤١.٢% فقط مقارنة بـ ٤٣.٦% في سبتمبر ٢٠٠٣، أما بالنسبة للتطورات التي شهدتها شبة النقود فيلاحظ أن الودائع المخصصة قد حققت أكبر معدل نمو خلال الفترة سبتمبر ٢٠٠٣ إلى سبتمبر ٢٠٠٤ وصل إلى حوالي ٦٤% لترتفع نسبتها إلى ٢.١% من إجمالي العرض النقدي مقارنة بـ ١.٥% نهاية سبتمبر ٢٠٠٣، كما شهدت الودائع المؤجلة بالعملة المحلية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة نفسها حيث زادت نسبتها من ١٣% من إجمالي العرض النقدي في سبتمبر ٢٠٠٣ إلى حوالي ١٦.٢% جمالي العرض النقدي في نهاية سبتمبر ٢٠٠٤، وكذلك الحال بالنسبة لودائع المدخرات بالعملة المحلية حيث حققت معدل نمو وصل

إلى حوالي ٢٢.٢% خلال الفترة إلا أن نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي لم تتغير.

- حققت عملية تنفيذ الموازنة خلال الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ فائضاً في الإيرادات مقداره ١٥% مما خطط له عند إعداد الموازنة، ولقد أتت هذه الزيادة من خلال الزيادة في الإيرادات الجارية والتي تتضمن الإيرادات النفطية التي ساهم في زيادتها ارتفاع أسعار النفط على

الإيرادات العامة للفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ (مليار ريال)			
الإحراف	إجمالي	إعتمادات	فئوية
إجمالي الإيرادات	510.8	585.2	15
جارية	463.5	554.8	20
رأسمالية	0.1	0.252	133
المنح	15.7	1.8	-89
متحصلات القروض ومبيعات الأسهم	0.0	0.113	0
القروض	31.5	28.2	-10
النفقات العامة للفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ (مليار ريال)			
الإجمالي العام للنفقات	558.5	606.6	9
النفقات الجارية	375.8	419.2	12
الرأسمالية والاستثمارية	142.1	157.5	11
الإقراض والمشاركة في الأسهم	27.1	19	-30
تسديد القروض	13.5	10.8	-20

المستوى العالمي بشكل أكبر مما خطط له في الموازنة. إلا أن الملاحظ أن هناك تراجعاً واضحاً في قدرة الحكومة في الحصول على المنح كما خطط له، أما في مجال النفقات العامة فقد زاد مستوى الإنفاق عن ما خصص له بمقدار ٩% نتيجة لزيادة كل من النفقات الجارية والاستثمارية بحوالي ١٢% ، ١١% على التوالي في.

- تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني إلى أن حجم الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ لم يتجاوز ٣٩٤.٥ مليون دولار مقارنة بحوالي ٤٩٩.٧ مليون دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٣ على الرغم من التحسن الكبير الذي شهدته الصادرات اليمنية نتيجة لارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي والتي حققت نمواً خلال الفترة وصل إلى حوالي ١٨.٤% وكان معدل نمو الصادرات النفطية ٢٤.٣% نتيجة لارتفاع متوسط السعر العالمي للبرميل خلال الفترة نفسها إلى حوالي ٣٦.٧ دولار مقابل ٢٧.٦ دولار للفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ ، في الوقت الذي لم يتجاوز معدل نمو الواردات عن ٤.٦% ،
- ما زالت معدلات أسعار الفائدة مستقرة عند معدلاتها السابقة ١٣% لودائع الادخار، ١٥- ٢١% للاقتراض، أما بالنسبة لمعدلات الفائدة لأذون الخزانة لفترة ثلاثة أشهر فقد وصلت في مزادات شهر سبتمبر ٢٠٠٤ إلى ١٤.١% مقارنة بحوالي ١٣.٦% في شهر سبتمبر ٢٠٠٣
- وصل إجمالي الدين الخارجي إلى ٥.٢٤ مليار دولار بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٤ .
- شهد سعر الصرف للريال أمام الدولار ارتفاعاً بسيطاً خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ بحيث ارتفع من ١٨٤.٣٥ ريال/دولار إلى ١٨٤.٩٩ ريال/دولار خلال الفترة .
- واصلت الاحتياطات الخارجية ارتفاعها حيث ارتفعت من ٤.٩٩ مليار دولار في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ إلى ٥.٤٢ مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٤ .

١. الناتج القومي الإجمالي وتوزيعه.

١-١. الاستهلاك الكلي .

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من زاوية الإنفاق الكلي إلى إن الإنفاق الاستهلاكي الكلي قد ارتفع خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ على حساب الإنفاق الاستثماري ، حيث زادت حصة

النمو %				من الناتج المحلي %				مليون ريال			
2001-2003	2003	2002	2001	2001-2003	2003	2002	2001	2003	2002	2001	
16	23	11	14	82.1	86.0	80.0	80.2	1777002	1448897	1306315	الاستهلاك الكلي
10	-5	19	16	14.3	12.9	15.6	14.5	267147	281742	236040	الاستهلاك العام
18	29	9	14	67.7	73.0	64.4	65.7	1509855	1167155	1070275	الاستهلاك الخاص
4	-17	22	8	18.3	15.1	20.8	18.9	311569	376462	308108	الاستثمار الاجمالي
5	33	34	-51	9.2	11.5	8.8	7.3	238582	159019	119046	الاستثمار العام
-53	-198	15	24	9.0	3.5	12.0	11.6	72987	217443	189062	الاستثمار الخاص
-79	53	-201	-88	-0.3	-1.0	-0.8	0.8	-21339	-13911	13715	الخدمات والسكن

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

الإنفاق الاستهلاكي الكلي من ٨٠.٢% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ إلى ٨٦% عام ٢٠٠٣ ليصل متوسط نصيب الاستهلاك الكلي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ إلى ٨٢.١% من إجمالي الناتج المحلي الأمر الذي يشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي قد حقق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة كان أعلاها في عام ٢٠٠٣ والذي وصل إلى ٢٣% ليصل في المتوسط خلال

الفترة إلى حوالي ١٦% ، الجدير بالذكر أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص كان السبب المباشر في زيادة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي حيث بلغ متوسط معدل نموه السنوي خلال الفترة ١٨% وكان أكبر معدل نمو قد حققه في عام ٢٠٠٣ وبنسبة تصل إلى ٢٩.٤% لترتفع بذلك مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٥.٧% عام ٢٠٠١ إلى ٧٣% عام ٢٠٠٣ وبنسبة مساهمة متوسطة خلال الفترة وصلت إلى ٦٧.٧% من الناتج المحلي الإجمالي .
وبصورة عامة فإنه يمكن القول أن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الكلي تعود إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات التي شهدتها البلاد خلال الفترة وبالأخص خلال عام ٢٠٠٣ أبرزها:

١. الزيادة في المستوى العام لأسعار الكثير من السلع والخدمات المستهلكة بسبب : (١) الزيادات السعرية العالمية الناتجة عن زيادة أسعار النفط على المستوى الدولي (٢) زيادة تكاليف الشحن والتأمين على البضائع الواصلة إلى الموانئ اليمنية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتفجير كل من المدمرة الأمريكية كول والسفينة الفرنسية لمبرج في الموانئ اليمنية، وبالتالي زيادة أسعار السلع المختلفة (٣) وجود كيانات احتكارية في السوق المحلية تعمل على استغلال الفرص والمتغيرات المحلية والخارجية لتعظيم أرباحها على حساب المستهلكين

الأمر الذي انعكس في زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص وزيادة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي على حساب الإنفاق الاستثماري

٢. زيادة الإنفاق على الجوانب ذات العلاقة بالأمن والاستقرار وزيادة الانتشار الأمني والذي كان له مردود جيد على الوطن تمثل في الاستقرار الأمني الذي شهده اليمن خلال العام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ على التوالي وخلوه من الأعمال والحوادث الإرهابية.

٣. شهدت الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ إجراء كل من الانتخابات المحلية والنيابية ، الأمر الذي تطلب زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص العام لمواجهة نفقات الدعاية الانتخابية ومصاريف اللجان الانتخابية والأمنية وغيرها خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية، ويلاحظ ذلك من خلال الزيادات الكبيرة في نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال عام ٢٠٠٢ (فترة الاستعداد للانتخابات النيابية الثالثة)

وبصورة عامة فإن تزايد مؤشرات الاستهلاك وزيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي على حساب الاستثمار يمثل أحد التحديات الاقتصادية الهامة التي تواجه الحكومة خلال الفترة المقبلة وبالأخص وأن نسبة كبيرة من الطلب الاستهلاكي يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد ، بمعنى أن الزيادة في الاستهلاك الكلي لا تسهم بصورة كبيرة في زيادة الاستثمار الكلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي ،

٢-١ . الاستثمار الكلي

نتيجة لزيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهدت مساهمة الاستثمار تراجعاً واضحاً وبالأخص خلال عام ٢٠٠٣ حيث تراجع نسبة الإنفاق الاستثماري الكلي إلى الناتج المحلي من حوالي ١٨.٩% عام ٢٠٠١ إلى ١٥.١% عام ٢٠٠٣ وبلغت المساهمة السنوية المتوسطة لهذا القطاع خلال الفترة حوالي ١٨.٣% ، فيما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٤% وهو معدل متواضع يكشف عن وجود خلل هيكلي وتحديات ومعوقات تعترض النشاط الاستثماري في اليمن وبالأخص وأن مساهمة الاستثمار في تركيب الناتج المحلي قد تراجعت مقارنة بعقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث تراوحت مساهمته بين ٢٠-٣٣% ،

الجدير بالذكر أن مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاستثماري قد شهدت تراجعاً حاداً خلال العام ٢٠٠٣ ، حيث وصلت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣.٥% فقط مقارنة بحوالي ١١.٩% في عام ٢٠٠١ ، فيما شهدت الإنفاق الاستثماري العام تحسناً ملحوظاً

نتيجة لزيادة النفقات الاستثمارية في إطار الموازنة العامة للدولة حيث ارتفع نصيب الاستثمار العام من ٧.٣% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ إلى ١١.٥% عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من التحسن في مؤشرات الاستثمار العام إلا أن مؤشرات الاستثمار الخاص تشير إلى وجود أزمة حقيقية في المناخ الاستثماري تتطلب العمل وبجدية من قبل الحكومة لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة والمحفزة للاستثمار الخاص كون الاستثمار العام مرتبط وإلى حد كبير بعوامل ومنعيرات لا يمكن التحكم بها بسهولة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي والتنمية المنشودة لا يمكن أن تتحقق ما لم تتحسن مؤشرات ومعدلات نمو الاستثمار الخاص.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تدني وتراجع مساهمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا التدني، والتي تعكس مؤشرات غير ايجابية عن الأوضاع الاقتصادية والأوضاع العامة في اليمن وأهمها:

- أن صورة اليمن ما تزال مشوهة لدى العالم الخارجي بسبب الحوادث الإرهابية والإختلالات الأمنية التي شهدتها اليمن خلال النصف الأخير من عقد التسعينيات، والسنوات الأولى من القرن الحالي، الأمر الذي عكس صورة سيئة عن الأوضاع الأمنية في اليمن وبالتالي فقد المناخ الاستثماري أحد أهم مقوماته وركائزه الأساسية وتراجعت التدفقات الاستثمارية نحو اليمن، الأمر الذي يتطلب بذل الكثير من الجهد للتعريف بالتحسن والتطور الأمني الذي شهدته البلاد خلال السنوات القليلة الماضية وإعادة الثقة في المناخ الاستثماري في اليمن والاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط اليمن بالعالم الخارجي والمنظمات الدولية
- عدم كفاية خدمات البنية التحتية اللازمة للعملية الاستثمارية مثل الكهرباء والطرق والمياه بالرغم من التحسن الذي تشهده تلك الخدمات سنة بعد أخرى.
- محدودية الاستثمار في المنطقة الحرة نتيجة العراقيل الإدارية التي سادت في الفترة الماضية، إلا أن التوجهات الأخيرة للحكومة في هذا المجال يمكن أن تسهم في تحسن مستويات الأداء للمنطقة الحرة ودورها في الاقتصاد الوطني.
- تدني مستويات الدخل للسواد الأعظم من المواطنين وبالتالي ضعف القدرة على الادخار والاستثمار لدى فئة واسعة من السكان،

٢. مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية غير النفطية في الناتج المحلي.

٢-١ قطاع الزراعة والأسماك .

يتنبأ القطاع الزراعي والسمكي مكانة هامة في الاقتصاد اليمني كونه يعد من أهم القطاعات الإنتاجية بعد القطاع النفطي ويستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة تصل إلى ٥٤ %، كما يمثل مصدراً هاماً لدخل فئة كبيرة من السكان تصل إلى ٧٥ % (سكان الريف)، ويعتبر مصدر رئيسياً للمواد الأولية، فضلاً عن أنه يؤدي دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما جعل قطاع الزراعة والأسماك يحتل مكانة هامة في سلم أولويات السياسة الاقتصادية والاستثمارية وفي هذا العدد من النشرة الفصلية سوف نتناول أداء المكونات المختلفة لقطاع الزراعة والصيد بشيء من التفصيل و على النحو التالي:

٢-١-١. تطور المساحة المزروعة :

يعد قطاع الإنتاج النباتي المكون الأساسي لقطاع الزراعة والصيد والغابات نظراً لاعتماد شريحة واسعة من السكان على هذا القطاع الحيوي والهام، وعلى الرغم من أهميته فإن نسبة المساحة الصالحة للزراعة في اليمن بالنسبة للمساحة الطبيعية لليمن تعد ضئيلة جداً ويرجع ذلك إلى كبر مساحة وحجم

جدول رقم (٣) المساحة الصالحة للزراعة والمزروعة (هكتار)			
السنوات	2001	2002	2003
المساحة الصالحة للزراعة	1668858.0	1668858.0	1668858.0
المساحة المزروعة	1199104.0	1133480.0	1076771.0
نسبة المساحة المزروعة %	71.9	67.9	64.5
معدل النمو %	4.9	-5.5	-5.0

الأراضي الصحراوية والمناطق الجبلية الأمر الذي يحد من حجم المساحة الصالحة للزراعة والتي لم تتجاوز ١.٧ مليون هكتار، ومع كل ذلك فإن هذه المساحة المحدودة لا تزرع بالكامل نتيجة لوجود عوائق وتحديات تحول دون الاستفادة من المساحة الصالحة للزراعة ، حيث يبين الجدول رقم (٣) أن المساحة المزروعة في عام ٢٠٠١ بلغت قرابة ١.٢ مليون هكتار وبما نسبته ٧٢% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة تراجع خلال العامين التاليين ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ لتصل في عام ٢٠٠٣ إلى أقل من ١.١ مليون هكتار وبما نسبته ٦٤.٥% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة ويمكن إرجاع تراجع حجم المساحة المزروعة إلى إجمالي المساحة الصالحة للزراعة إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

١. تذبذب كمية الأمطار الساقطة على اليمن خلال السنوات السابقة، كون غالبية المساحات المزروعة في اليمن تعتمد على الأمطار، حيث تبلغ حوالي ٧٢% من إجمالي المساحات المزروعة وبالتالي فإن مساحة الأراضي المزروعة و ناتج القطاع الزراعي يتأثر بكمية ومعدل سقوط الأمطار سنوياً،
٢. ما تزال نوعية التكنولوجيا المستخدمة في قطاع الزراعة بوجه عام والإنتاج النباتي بوجه خاص تلعب دوراً هاماً ومحورياً في عملية التطوير والتوسع في الإنتاج الزراعي سواءً على المستوى الأفقي أو الرأسي، حيث يمثل استخدام تكنولوجيا تقليدية وبدائية في الزراعة أحد أهم القيود التي تواجه عملية التوسع الزراعي ، فضلاً عن أن هناك قيود وتحديات أخرى أهمها الطبيعة القاسية (جبلية ، صحراوية) صغر الحيازات الزراعية وتشتتها .
٣. بطء تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالنشاط الزراعي مما أدى إلى التأخر في إحداث نقلة نوعية داخل قطاع الزراعة،

من ناحية ثانية ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (٤) يلاحظ أن زراعة الحبوب تستحوذ على النسبة العظمى من إجمالي المساحة المزروعة ولا غرابة في ذلك إذ أن الغالبية العظمى من

جدول رقم (٤) مساحة المحاصيل الزراعية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣						
%			هكتار			
2003	2002	2001	2003	2002	2001	
54.0	56.7	59.3	581530	642680	710550	الحبوب
6.6	6.1	5.6	71210	69621	67376	الخضار
10.7	10.1	9.8	114862	114547	117636	الأعلاف
9.3	8.8	8.3	99979	99283	99580	المحاصيل النقدية
9.1	8.6	7.9	98317	97056	95247	الفواكه
10.3	9.7	9.1	110873	110293	108715	القات
100	100	100	1076771	1133480	1199104	الإجمالي

الإنتاج الزراعي يكون بغرض الاستهلاك الذاتي وتأمين الغذاء والتي تعد فيها الحبوب المختلفة أحد مصادر الغذاء في اليمن ،

حيث يبين الجدول أن نسبة المساحة المزروعة بالحبوب كانت في عام ٢٠٠١ تصل إلى ٥٩.٣% من إجمالي المساحة المزروعة تناقصت في الأعوام التالية لتصل في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٥٤% ، تليها زراعة الأعلاف حيث وصلت نسبتها في عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٩.٨% من إجمالي المساحة المزروعة تزايدت خلال العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لتصل إلى ١٠.١% و ١٠.٧% على التوالي ، فيما جاءت زراعة القات في المرتبة الثالثة من حيث المساحة المزروعة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ حيث ارتفعت نسبتها من ٩.١% إلى ١٠.٣% من إجمالي المساحة المزروعة خلال الفترة ، وتأتي بعد ذلك زراعة المحاصيل النقدية ثم الفواكه وأخيراً الخضار ويمكن تفسير نمو وتطور حجم المساحات المزروعة بالقات والفواكه والأعلاف والخضار والمحاصيل النقدية على حساب مساحة الحبوب إلى مجموعة من العوامل أبرزها :

- شحة وتدني سقوط الأمطار في السنوات الماضية كون غالبية زراعة الحبوب تعتمد على الأمطار على عكس الزراعات الأخرى والتي تعتمد على الري غير المطري بمختلف أنواعه.
- تدني العائد من زراعة الحبوب مقابل ارتفاع كبير في عائد زراعة المحاصيل النقدية وبالأخص القات ومن ثم تزايد عامل الربحية التي توفرها هذه المحاصيل

٢-١-٢. تطور الإنتاج النباتي .

يعتبر الإنتاج النباتي من أكبر الأنشطة الزراعية في اليمن ليس فقط من حيث مساهمته في الناتج الزراعي ولكن أيضاً من حيث أهميته في توفير فرص العمل وتوفير المنتجات السلعية الغذائية التي يحتاجها الإنسان والحيوان. وتتركز معظم المنتجات النباتية في اليمن في محاصيل الحبوب، الخضار، البقوليات، الفاكهة، المحاصيل النقدية، والأعلاف والغابات والقات. ومن خلال النظر إلى الجدولين رقم (٥) ، (٦) يلاحظ أن:

السنة	طن			%		
	2001	2002	2003	2001	2002	2003
الحبوب	764174	620301	477419	19.5	16.5	13.1
الخضار	802733	818951	833349	20.5	21.8	22.8
الأعلاف	1467706	1429455	1432310	37.5	38.0	39.2
المحاصيل النقدية	72426	70716	71289	1.8	1.9	2.0
الفواكه	703390	719701	736216	18.0	19.1	20.1
القات	105465	103942	103610	2.7	2.8	2.8
الإجمالي	3915894	3763066	3654193	100	100	100

• يحتل إنتاج الأعلاف المركز الأول من حيث حجم الإنتاج حيث وصل إنتاج الأعلاف خلال العام ٢٠٠٣ إلى حوالي ١.٤ مليون طن وبنسبة تصل إلى حوالي ٣٩.٢% من إجمالي الإنتاج النباتي خلال العام ، الجدير بالذكر أن نسبة الإنتاج من الأعلاف إلى إجمالي الإنتاج

النباتي تزايد سنة بعد أخرى حيث كانت نسبتها في عام ٢٠٠١ حوالي ٣٧.٥%، وعلى الرغم من أن الأعلاف تحتل المركز الأول من حيث كمية الإنتاج إلا أن مساهمتها في قيمة الإنتاج النباتي ضئيلة جداً ولم تتجاوز ٥.٧% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي خلال عام ٢٠٠٣

• يأتي محصول الخضار في المرتبة الثانية من حيث كمية الإنتاج النباتي (طن) ويشهد هذا المحصول نمواً جيداً من سنة إلى أخرى حيث زادت مساهمة هذا المحصول بالنسبة للإنتاج النباتي من ٢٠.٥% عام ٢٠٠١ إلى ٢٢.٨% من إجمالي الإنتاج النباتي عام ٢٠٠٣ ، فيما زادت مساهمته من حيث القيمة (مليون ريال) من ١٨.٢% عام ٢٠٠١ إلى ١٩.٤% عام ٢٠٠٣ من إجمالي قيمة

السنة	مليون ريال			%		
	2001	2002	2003	2001	2002	2003
الحبوب	35361	31420	26596	16.6	14.5	11.3
الخضار	38778	39463	45705	18.2	18.3	19.4
الأعلاف	12728	13102	13553	6.0	6.1	5.7
المحاصيل النقدية	9186	9680	13250	4.3	4.5	5.6
الفواكه	54272	58582	70873	25.5	27.1	30.0
القات	62752	63701	65054	29.5	29.5	27.6

الإنتاج النباتي وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات الربحية في إنتاج الخضار كونه من المحاصيل النقدية، فضلاً عن وجود الأسواق اللازمة لتصريفه سواءً الداخلية أو الخارجية وكذلك اعتماد زراعة

الخضار على الري غير المطري.

• تشهد زراعة الفواكه نمواً ملحوظاً وهو الأمر الذي بدأ واضحاً في زيادة نسبة الإنتاج من

الفواكة إلى إجمالي الإنتاج النباتي خلال الفترة ، حيث زادت نسبة الإنتاج من الفواكة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ من ١٨% من إجمالي الإنتاج النباتي إلى ٢٠.١% ، كما زادت مساهمة إنتاج الفواكة في قيمة الإنتاج النباتي من ٢٥.٥% إلى ٣٠% خلال الفترة.

• على الرغم من أهمية الإنتاج من الحبوب كونها تمثل المرتكز الأساسي للأمن الغذائي القومي ، فضلاً عن أنها تمثل النمط الغذائي الأكثر أهمية بالنسبة للمواطن ، إلا أن إنتاج الحبوب يشهد تدهوراً سنة بعد أخرى وتقلب مستمر حيث تراجع الأهمية النسبية لإنتاج الحبوب من ١٩.٥% إلى ١٣.١% من إجمالي الإنتاج النباتي (طن) خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ ، كما تراجع قيمة الإنتاج من الحبوب من ١٦.٦% إلى ١١.٣% من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي خلال الفترة وهذا مؤشر خطير يشير إلى تدهور الأمن الغذائي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد.

• مع أن كل من محصولي القات والمحاصيل النقدية الأخرى (البن ، القطن) لا يمثلان أهمية نسبية كبيرة في هيكل الإنتاج النباتي من حيث الحجم (طن) حيث لم تتعدى مساهمتها الإجمالية ٢.٨% ، ٢% عام ٢٠٠٣ على التوالي ، إلا أن مساهمتها في قيمة الإنتاج النباتي كبيرة ومؤثرة وبالأخص للقات والتي تراوحت مساهمته في قيمة الإنتاج النباتي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ ما بين ٢٧.٦% إلى ٢٩.٥% محتلاً المرتبة الثانية بعد الفواكة خلال العام ٢٠٠٣ والمرتبة الأولى خلال العامين ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ويرجع ذلك إلى ارتفاع مستوى أسعار القات وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية لزراعة القات والتوسع في زراعته بما لذلك من آثار خطيرة على قطاعات الزراعة والمياه وعلى الأمن الغذائي للمواطن.

وبصورة عامة يمكن القول إلى أن الزيادة في حصة كل من الخضار والفواكة والقات إلى إجمالي الإنتاج النباتي سواء من حيث الكمية أو قيمة الإنتاج و تراجع إنتاج الحبوب إلى مجموعة من العوامل أهمها :

١. قلة الأمطار الساقطة على اليمن في السنوات الماضية الأمر الذي أسهم في انخفاض حجم ومساحة الأرض المزروعة بالحبوب ومن ثم تراجع إنتاج الحبوب
٢. اعتماد زراعة الفواكة والقات والخضار على الري غير المطري الأمر الذي يحد من تأثرها بمعدلات سقوط الأمطار
٣. ارتفاع معدلات الربحية في زراعة القات أو الفواكة والخضروات وتدنيها بالنسبة للحبوب
٤. وجود الأسواق اللازمة لتصريف الفواكة والخضروات والمحاصيل النقدية الأخرى والقات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (باستثناء القات) الأمر الذي يحفز على زيادة الإنتاج من هذه الأصناف

٢-١-٣. الإنتاج الحيواني .

يعتبر إنتاج الثروة الحيوانية والسومية ثاني أكبر مكون لهيكل الإنتاج الزراعي. وتتركز غالبية

متوسط النمو %	2003		2002		2001		!!! ICE
	نمو %	!!	نمو %	!!	نمو %	!!	
13	8	24383	15	22616	15	19666	!! §!!! ICE
24	26	8517	19	6741	26	5686	! §!!! ICE
17	21	23141	9	19152	20	17626	!! ICE! ICE! §!
3	8	3653	0	3372	1	3361	!!!! §!!!! ICE
190	3	544	7	529	560	494	!! §!!!! ICE
15	9	248	16	227	21	196	!! §!!!! ICE
15	3	14.4	9	14	33	12.9	! §!!!! ICE
15	15	60500.4	12	52651	18	47041.9	! §!!!! ICE

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٣

الإنتاج الحيواني في:
البيض، اللحوم الحمراء
والبيضاء، الحليب،
العسل، الصوف،
والجلود. ولقد شهدت
أنشطة الإنتاج الحيواني
معدلات نمو جيدة خلال
الفترة ٢٠٠١-
٢٠٠٣ حيث سجل الإنتاج
من العسل أكبر معدل
نمو خلال الفترة وصل

في المتوسط إلى حوالي ١٩٠% سنوياً-كما يلاحظ من الجدول رقم (٧) يلية الإنتاج من الحليب وبمعدل نمو سنوي متوسط ٢٤%، ثم الإنتاج من لحوم الدواجن حيث سجل هذا القطاع معدل نمو متوسط بلغ ١٧% يلية الإنتاج من الجلود والصوف ١٥%، ثم اللحوم ١٣%، فيما جاء الإنتاج من البيض في المرتبة الأخيرة بين قطاعات الإنتاج الحيواني من حيث معدل النمو ونسبه لم تتجاوز ٣% في المتوسط خلال الفترة. ويمكن إرجاع هذا التفاوت في معدلات النمو داخل قطاع الإنتاج الحيواني إلى مجموعة من العوامل والأسباب أهمها:

- ترجع الزيادة في معدلات النمو من منتجات الجلود والعسل إلى ارتفاع معدلات الربحية لهذه المنتجات بسبب أن الإنتاج يتم بغرض التصدير وبالأخص إلى أسواق الدول المجاورة الأمر الذي وفر للمنتجين عوائد مجزية ساهمت في تزايد الإنتاج،
 - يمثل النمو السكاني المتزايد الذي تشهده اليمن سنة بعد أخرى أحد أهم العوامل التي تقف وراء زيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء خلال السنوات الماضية حيث ساهمت الزيادة السكانية في تزايد الطلب المحلي ومن ثم تزايد الأسعار وتشجيع المنتجين على الإنتاج والاستثمار،
 - يمكن إرجاع تدني معدلات نمو الإنتاج المحلي من البيض خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ إلى تأثير هذا القطاع بالمتغيرات الخارجية وبالذات انتشار أمراض الدجاج في مناطق مختلفة من العالم وبالذات في الدول الآسيوية كون هذا القطاع يعتمد وبصورة كبيرة على الاستيراد لتوفير مستلزمات الإنتاج ومنها الكناكيت،
- ٢-١-٤. صيد الأسماك .

يعد قطاع الأسماك أحد أهم القطاعات الإنتاجية الواعدة بالنسبة للاقتصاد اليمني نظرا لوجود كثير من المميزات والإمكانيات الاستثمارية الكامنة في هذا القطاع أهمها: (١) امتلاك اليمن لشواطئ ساحلية طويلة، (٢) تتواجد في البيئة البحرية اليمنية أكثر من ٣٥٠ نوعاً مختلفاً من الأسماك

والأحياء البحرية

المتنوعة (٣)

تتواجد في المياه الإقليمية اليمنية

أكثر من ١٣٠

جزيرة، (٤)

يقدر المخزون

الاستراتيجي من

الأسماك بحوالي

٨٥٠ ألف طن،

والطاقة

الإنتاجية المقدر

إنتاجها سنوياً

دون التأثير على

ذلك المخزون تتراوح ما بين ٣٥٠ - ٤٠٠ ألف طن، (٥) تحتل الصادرات السمكية المرتبة الأولى بين الصادرات اليمنية غير النفطية، (٦) يمثل صيد الأسماك مصدر دخل لحوالي ٤٠٠ ألف من السكان.

جدول (٨) كمية وقيمة الأسماك والأحياء البحرية المصطادة بحسب النوع للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ م (طن)، (مليون)						
2003		2002		2001		السنة
كميه	قيمه	كميه	قيمه	كميه	قيمه	البيان
27778	202758	27343	151905	18618.9	122493	اسماك سطح
1146	10911	1745	19591	1090	7792	اسماك أعماق
9583	14447	4044	8088	4210.4	11913	أحياء بحرية أخرى
38507	228116	33132	179584	23919.3	142198	الإجمالي
مساهمه %						
72	89	83	85	78	86	اسماك سطح
3	5	5	11	5	5	اسماك أعماق
25	6	12	5	18	8	أحياء بحرية أخرى
نمو %						
2	33	47	24	12	2	اسماك سطح
-34	-44	60	151	-8	-9	اسماك أعماق
137	79	-4	-32	187	93	أحياء بحرية أخرى

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٣

لكن برغم تلك المميزات، إلا أن مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي ما زالت متدنية، حيث لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سوى ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مساهمة هذا القطاع الحيوي والهام في تركيب الناتج الزراعي لم تتجاوز ١٠.١% خلال العام ٢٠٠٣،

كما أن الطاقة الإنتاجية المستغلة لم تتجاوز في المتوسط سوى ٥٧% من طاقته الإنتاجية المتاحة، وبصورة عامة يمكن توضيح أداء هذا القطاع في مجموعة من النقاط وكما يوضحها الجدول رقم (٨) وذلك كالتالي:

- غلبة النشاط التقليدي داخل القطاع حيث يبين الجدول أن حوالي ٨٧% من كمية الأسماك التي يتم اصطيادها هي من أسماك السطح بمعنى أن عملية الاصطياد تقليدية تتم من خلال الأفراد أو الشركات الصغيرة التي لا توجد لديها القدرة على صيد أسماك الأعماق، ومع ذلك فقد حققت معدلات نمو جيدة وبالأخص خلال العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ .
- شهد النشاط الاستثماري السمكي تحسناً ملحوظاً خلال الفترة الماضية ويمكن تلمس ذلك في جانب الأحياء البحرية الأخرى والتي شهدت معدلات نمو كبيرة سواءً في جانب الكمية المنتجة أو قيمة الإنتاج من تلك الأحياء ويعود السبب في التحسن الاستثماري والإنتاجي لهذا الفرع إلى تحسن معدلات التصدير للأحياء البحرية المختلفة وعلى رأسها الشروخ الصخري الأمر الذي شجع على زيادة الاستثمارات والإنتاج .

٢-٢ . القطاع الصناعي

يحتل قطاع الصناعة مرتبة هامة في أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره النشاط القادر على خلق فرص العمل، والدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الدخل في الاقتصاد الوطني، وزيادة الصادرات وحصيلة البلاد من النقد الأجنبي. وعند مراجعة أداء القطاع الصناعي خلال السنوات الماضية يتضح أن هناك تراجعاً واضحاً في أداء القطاع الصناعي بشقيه التحويلي و الاستخراجي باستثناء عام ٢٠٠٣ الذي شهد تحسناً لأداء

جدول (٩) تطور ناتج الصناعة حسب الحجم

النمو %			%			مليون ريال			حجم المنشآت
2003	2002	2001	2003	2002	2001	2003	2002	2001	
5.4	30.6	-9.4	22.1	22.6	21.6	25987	24651	18868	صغيرة
5.4	22.4	-7.2	3.9	4.0	4.0	4538	4307	3518	متوسطة
8.6	23.0	-4.3	74.0	73.4	74.4	86864	80015	65036	كبيرة
7.7	24.7	-5.6	100	100	100	117389	108973	87422	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠٠٣

قطاع القطاع. ويمكن إبراز بعض جوانب الأداء الصناعي على النحو التالي:
يشير الجدول رقم (٩) إلى أن ناتج قطاع الصناعة قد شهد تحسناً جيداً خلال العامين ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ حيث زادت قيمة الناتج الصناعي من ٨٧.٤ مليار ريال عام ٢٠٠١ إلى ١١٧.٤ مليار عام ٢٠٠٣ وبمتوسط نمو سنوي وصل إلى ١٣% ، الجدير بالذكر أن قطاع المنشآت الصناعية الكبيرة تساهم بالنسبة العظمى من ناتج قطاع الصناعة حيث يصل متوسط المساهمة لها خلال الفترة إلى حوالي ٧٤% من ناتج القطاع الصناعي وبمعدل نمو سنوي متوسط ٩%، تليها المنشآت الصغيرة والتي تصل مساهمتها المتوسطة إلى حوالي ٢٢% وبنفس معدل النمو

المتوسط (٩%)، فيما لم تتعدى مساهمة المنشآت ذات الحجم المتوسط سوى ٤% ومعدل نمو متوسط لم يتجاوز ٧% .

من ناحية ثانية وعند النظر إلى مساهمة المنشآت حسب الحجم في توفير فرص العمل للقوى

جدول (١٠) توزيع العاملين على المنشآت الصناعية حسب الحجم						
%			عدد العاملين			
2003	2002	2001	2003	2002	2001	المنشآت
27.5	27.7	29.4	22249	22075	21054	صغيرة
8.0	8.4	8.8	6454	6691	6291	متوسطة
64.5	63.9	61.9	52176	50823	44333	كبيرة
100	100	100	80879	79589	71678	المجموع

العاملة والحد من البطالة يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن المنشآت الكبيرة تساهم بالجزء الأكبر من حيث توظيف القوى العاملة مدفوعة الأجر داخل القطاع الصناعي وبصورة

متزايدة، حيث زادت نسبة العمالة في المنشآت الكبيرة من ٦١.٩% من إجمالي المشتغلين بأجر في القطاع الصناعي عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٦٤.٥% عام ٢٠٠٣، تليها المنشآت الصغيرة والتي شهد دورها في توظيف المشتغلين بأجر من ٢٩.٤% عام ٢٠٠١ إلى ٢٧.٥% عام ٢٠٠٣، كما شهدت المنشآت المتوسطة تراجعاً محدوداً أيضاً في دورها التشغيلي ومساهمتها في التوظيف في القطاع الصناعي حيث بلغت مساهمتها في التوظيف عام ٢٠٠٣ ٨% من إجمالي المشتغلين بأجر في القطاع الصناعي مقابل ٨.٨% عام ٢٠٠١ وبصورة عامة يمكن إرجاع تزايد مساهمة المنشآت الكبيرة في التوظيف على حساب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

١. أن الغالبية العظمى من المنشآت الصغيرة تعتمد بصورة كبيرة على العمالة غير مدفوعة الأجر أي أن العاملين هم من أصحاب المنشآت وذويهم وأقاربهم .
٢. نتيجة لإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي وأهمها التصحيحات السعرية للسلع والخدمات العامة وبالذات الوقود والطاقة والمياه فقد تأثرت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة من تلك الإجراءات أكبر من المنشآت الكبيرة الأمر الذي أسهم في الحد من نمو وتطور تلك المنشآت وبالتالي قدرتها على التوظيف والتشغيل
٣. ما تزال البيئة الاقتصادية والاستثمارية تعاني من التحديات والمشاكل وبالأخص تدني خدمات البنية التحتية في الاقتصاد، التعقيدات البيروقراطية في الجهاز الإداري للدولة وهو الأمر الذي يمثل أحد القيود التي تحد من تطور ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على التوظيف والتشغيل، على عكس المنشآت الكبيرة والتي تستطيع في أغلب الأحيان تجاوز تلك الإشكاليات والحد من تأثيراتها السلبية الأمر الذي يحتم المراجعة لمستويات أداء هذا القطاع الهام وبالذات وأنا نعول على القيام بإحداث نقلة نوعية في بنيان الاقتصاد الوطني وذلك من خلال العمل على وضع وتبني استراتيجية عمل طويلة المدى تهدف إلى الارتقاء بمستوى أداء قطاع الصناعة بشقية الاستخراجي والتحويلي وتحد من التحديات التي تواجهه وبما يسهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

٣. مستوى تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤

خلال الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ م شهد الأداء المالي الحكومي مجموعة من التطورات في مجال تنفيذ الموازنة العامة للدولة سوف يتم استعراضها في هذا الجزء من خلال البيانات الفعلية الأولية التي أصدرتها مؤخراً وزارة المالية عن مستوى الأداء المالي خلال الفترة مع توضيح أهم جوانب النجاحات والإخفاقات التي رافقت عملية تنفيذ الموازنات الايرادية والانفاقية وعلى النحو التالي.

١-٣ . الإيرادات العامة للدولة

بلغت الإيرادات العامة المحصلة خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ حوالي ٥٨٥.٢ مليار ريال مقارنة بحوالي ٥١٠.٩ مليار ريال كإيرادات مقدرة في إطار الموازنة العامة للدولة للفترة ،وبالتالي فإن الإيرادات الفعلية قد تجاوزت الإيرادات المخططة بحوالي ٧٤.٣ مليار ريال أي أن الإيرادات المتحققة قد وصلت إلى حوالي ١١٤.٥% من الإيرادات المتوقع تحصيلها. الجدير بالذكر أن معظم الزيادة في الإيرادات العامة جاءت من الزيادة في جانب الإيرادات المركزية والتي زادت بحوالي ١٦% عن الإيرادات المقدرة في إطار الموازنة ، فيما حققت الإيرادات المحلية الفعلية معدل نمو سالب عن الإيرادات المقدرة وصل إلى حوالي ٨% ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى طبيعة الإيرادات المحلية وتوزعها بين أكثر من جهة الأمر الذي انعكس في تدني مستوى التحصيل لها ، ومن خلال الاستعراض الشامل لأداء مستوى تحصيل الإيرادات حتى الربع الثالث من العام ٢٠٠٤ نلاحظ الآتي:

مليار ريال	إعتمادات		فعلية		الانحراف %	
	مركزية	محلية	مركزية	محلية	مركزية	محلية
إجمالي الإيرادات	494.9	103	575.8	94.7	16	-8
جارية	450	13.5	545.6	9.2	21	-32
رأسمالية	0.011	0.097	0.128	0.124	1064	28
المنح	15.7	87	1.8	85.3	-89	-2
متحصلات القروض ومبيعات الأسهم	0	0	0.113	0		
القروض	29.2	2.3	28.2	0	-3	-100

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة العدد (١٧)

١-١-٣ . الإيرادات الجارية:

بلغ إجمالي الإيرادات الجارية المحصلة خلال الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ حوالي ٥٥٤.٨ مليار ريال وبنسبة تصل إلى ٩٥% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة محققة بذلك معدل نمو يصل إلى حوالي ١٩.٧ نقطة مئوية عن

المتوقع تحصيله من الإيرادات الجارية في إطار الموازنة، حيث بلغت الإيرادات الجارية المركزية المحصلة ٥٧٥.٨ مليار ريال مسجلة بذلك زيادة في التحصيل عن المتوقع بحوالي ٨٠.٩ مليار ريال وبنسبة ٢١%، فيما سجلت الإيرادات المحلية تراجع في التحصيل خلال

مليار ريال	إعتماد		فعلي		انحراف (%)	
	مركزية	محلي	مركزية	محلي	مركزية	محلي
الإيرادات الضريبية	120.0	6.2	125.5	6.5	5	6
ضرائب مباشرة	51.8	3.8	53.8	4.1	4	10
الزكاة	0.0	3.0	0.0	2.9	0	-1
ضريبة الدخل	51.8	0.7	53.8	1.1	4	61
ضريبة الملكيات	0.0	0.1	0.0	0.1	71	8
ضرائب غير مباشرة	68.2	2.4	71.7	2.4	5	0
ضرائب السلع والخدمات	31.9	2.4	32.5	2.4	2	0
ضريبة المعاملات والتجارة	36.3	0.0	39.2	0.0	8	0
الإيرادات الجارية غير الضريبية	330.0	7.3	420.1	2.7	27	-64
دخل المشروعات والممتلكات	323	0.342	410	0.322	27	-6

المصدر: نشرة إحصائية مالية الحكومة العدد (١٧)

الفترة بمقدار سالب يصل إلى ٨.٣ مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات الجارية المحلية المحصلة ٩٤.٧ مليار ريال مقارنة بإيرادات متوقعة بمبلغ ١٠٣ مليار ريال، وتعود الزيادة في الإيرادات الجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى زيادة دخل الحكومة من المشروعات والممتلكات (إيرادات النفط والغاز) بحوالي ٨٧.١ مليار ريال نتيجة لارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي ومن ثم زيادة الإيرادات المتحصلة من مبيعات النفط الخارجية.

وبصورة عامة يمكن تتبع التطورات الحاصلة في جوانب التحصيل للإيرادات العامة بشقيها الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وكذلك المركزية و المحلية، من خلال الجدولين رقم (١١)، (١٢).

٢-٣ . النفقات العامة للدولة

تمثل الموازنة العامة للدولة أحد المحددات الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي باعتبارها أداة لتنفيذ السياسات

والاستراتيجيات التنموية، وبالأخص في جانبها الإنفاقي وعلى وجه الخصوص النفقات الاستثمارية. ومن هنا فقد بلغت النفقات الفعلية خلال من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ حوالي ٦٠٦.٦ مليار ريال،

مليار ريال	اعتماد	فعلي	الإتحراف (%)
الإجمالي العام للنفقات	558.5	606.6	9
النفقات الجارية	375.8	419.2	12
الرأسمالية والاستثمارية	142.1	157.5	11
الإقراض والمشاركة في الأسهم	27.1	19	-30
تسديد القروض	13.5	10.8	-20

محقة بذلك عجز يصل إلى ٤٨.١ مليار ريال عن النفقات المعتمدة في إطار الموازنة العامة للفترة من العام والذي انعكس في ارتفاع ونمو معدل العرض النقدي خلال الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٣ ، حيث بلغ معدل نموه خلال الفترة حوالي ١٨ % . ويمكن تتبع أداء الموازنة العامة في جانبها الإنفاقي في التالي:

سجلت النفقات الجارية الفعلية زيادة بمقدار ١٢% عن النفقات المخططة للفترة ، حيث بلغت

مليار ريال	اعتماد	فعلي	الإتحراف (%)
النفقات الجارية	375.8	419.2	12
الأجور والمرتبات	171.7	154	-10
السلع والخدمات	58	53.3	-8
الصيانة	7.4	5.5	-26
التحويلات	97.3	159	63
مدفوعات الفوائد	28.6	37.5	31
نفقات جارية غير مبنية	12.6	9.9	-21

حوالي ٤١٩.٢ مليار ريال وبما نسبته ٦٩% من إجمالي النفقات العامة ، الجدير بالذكر أن بنود كل من المرتبات والأجور والسلع والصيانة قد حققت وفراً خلال الفترة بلغ أعلاه في بند الأجور والمرتبات بمقدار ١٧.٣ مليار ريال، فيما تجاوزت بنود كل من التحويلات والإعانات ومدفوعات الفوائد المبالغ المخصصة لها في إطار الموازنة خلال الفترة، حيث حقق بند التحويلات والإعانات عجزاً خلال الفترة وصل إلى ٦١.٧ مليار ريال وبنسبة انحراف وصلت إلى ٦٣% عن الإعتمادات المخصصة للفصل ، فيما بلغ العجز في فصل مدفوعات الفوائد حوالي ٨.٩ مليار ريال وبنسبة ٣١%.

أما بالنسبة للنفقات الاستثمارية الفعلية للفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ فقد بلغت حوالي ١٥٧.٥ مليون ريال، وبالتالي وصلت نسبتها إلى ٢٦% من إجمالي النفقات العامة متجاوزة الإعتمادات التي تم رصدها في الموازنة العامة للفترة بحوالي ١٤٢.١ مليار ريال وبما نسبته ٢٥.٤% من إجمالي النفقات العامة. وتعود الزيادة في النفقات الاستثمارية إلى زيادة الاستثمار الحكومي في خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة إلى جانب النفقات الأمنية. الجدير بالملاحظة أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من النفقات الاستثمارية ومعدل النمو الاقتصادي ومن ثم معدلات التشغيل داخل الاقتصاد وبالأخص وأن الظروف الاقتصادية والاستثمارية لم تتمكن من حشد الموارد والاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية بصورة مرضية خلال السنوات الماضية نتيجة لعدم جاذبية البيئة الاستثمارية ووجود معوقات وتحديات متعددة تواجه المستثمرين، الأمر الذي ينبغي تخصيص نسبة أكبر من النفقات في الجوانب

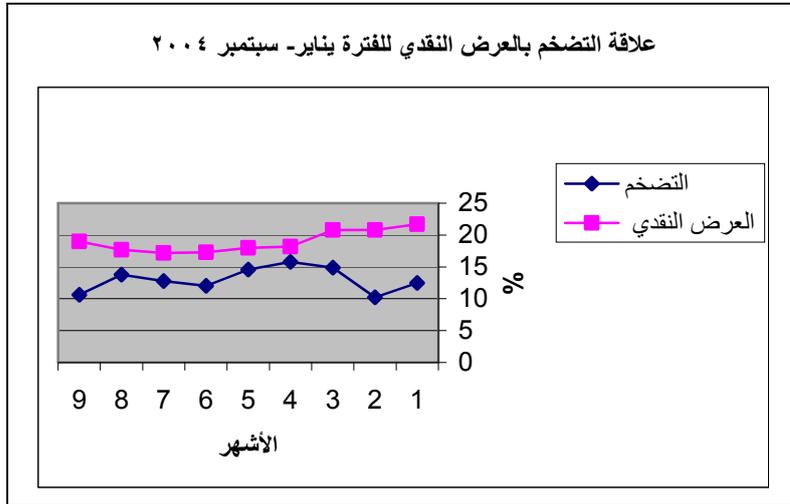
الاستثمارية بهدف تعويض النقص الحاصل في الاستثمارات الخاصة والحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

٤. التضخم .

شهدت الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ معدل تضخم أعلى من الفترة نفسها خلال العام السابق

متوسط الفترة	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	إبريل	مارس	فبراير	يناير	
التضخم	13	10.6	12.8	12	14.6	15.8	14.9	10.2	12.5	
العرض النقدي	19	19	17.7	17.2	17.3	18	18.2	20.8	20.8	21.7

وبمعدل نمو وصل إلى حوالي ١٣% مقارنة بحوالي ١٠.٢% للفترة نفسها من العام ٢٠٠٣ : الأمر الذي يؤكد أنه وخلال الفترة الأخيرة وبالأخص منذ بداية عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم أن معدلات التضخم قد عاودت الارتفاع من جديد وبالتالي أصبحت تمثل تحدياً محتملاً للاقتصاد خلال السنوات القادمة ما لم تتخذ إجراءات احترازية للحد من معدلاته المتزايدة ومعالجة الأسباب الرئيسية المغذية له والعمل على الحد منها. وعلى الرغم من أن الفترة يناير - سبتمبر



من العام الحالي قد شهدت معدلات تضخم متذبذبة، إلا أنها في الغالب معدلات مرتفعة قياساً بالمعدلات التي كانت سائدة خلال السنوات الأخيرة من العقد الماضي. الملفت للنظر إلى أن علاقة التضخم السائد بمعدلات نمو العرض النقدي تبدو ضعيفة حيث

يوضح الشكل المقابل هذه العلاقة وبالتالي فإنه يمكن القول أن زيادة أو تراجع العرض النقدي في الاقتصاد ليس العامل الرئيسي للتضخم وأن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية تؤثر في ارتفاع أو تراجع معدلات التضخم سبق ذكرها في الأعداد السابقة من هذه النشرة وبالتالي فإن التضخم في اليمن سيظل مرهوناً خلال السنوات القادمة بعوامل متعددة ومتنوعة أهمها: (١) العوامل والظروف الطبيعية المتمثلة في كمية الأمطار الساقطة على اليمن المؤثرة على الإنتاج الزراعي كون القطاع الزراعي ما يزال يستوعب حوالي ٧٥% من السكان يعتمدون على ما ينتجه القطاع الزراعي وتتأثر معيشتهم بمستوى إنتاجه، أضف إلى ذلك مستوى أسعار القات حيث يمثل القات والتبغ مكوناً هاماً للنمط الاستهلاكي اليمني و يستحوذ على نسبة لا بأس بها من إنفاق الأسرة اليمنية. وتبرز أهمية هذا المكون في تأثيره على المعدل العام للتضخم بين الصعود والهبوط (٢) مستوى أسعار السلع المستوردة كون اليمن تستورد الكثير من احتياجاتها من السلع والخدمات من العالم الخارجي.

٥. ميزان المدفوعات .

تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني إلى إن ميزان المدفوعات على الرغم من تحقيقه فوائضاً مالية خلال السنوات الماضية، إلا أن حجم تلك الفوائض تتراجع من سنة إلى

أخرى حيث يبين الجدول رقم (١٦) إلى أن حجم الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ بلغ ٣٩٤.٥ مليون دولار مقارنة بحوالي ٤٩٩.٧ مليون دولار في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٣ على الرغم من التحسن الكبير الذي شهدته الصادرات اليمنية نتيجة لارتفاع أسعار النفط على المستوى

معدل التغير بين القديم والحديث	يناير - سبتمبر ٢٠٠٤		يناير - سبتمبر 2003		
	نسبة من الناتج	مليون دولار	نسبة من الناتج	مليون دولار	
336	2.7	316.2	0.6	72.5	الحساب الجاري
208	5.2	600.7	1.7	195.2	الميزان التجاري
25	-4.6	-527.3	-3.7	-420.8	ميزان الخدمات
21	-7.7	-890.9	-6.6	-736.6	ميزان الدخل
29	11.6	1333.8	9.2	1034.4	ميزان التحويلات
-93	0.2	20.3	2.7	303.9	الحساب المالي
-139	-0.4	-40.8	0.9	104.2	الاستثمارات المباشرة
-69	0.5	61	1.8	199.7	استثمارات أخرى
-53	0.5	58	1.1	123.4	الخطأ والسهو
-21	3.4	394.5	4.4	499.7	الميزان الكلي

المصدر : البنك المركزي اليمني . النشرة الشهرية أكتوبر ٢٠٠٤

العالمي، حيث يشير الجدول رقم (١٧) إلى أن الصادرات قد حققت نمواً خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ وصل إلى حوالي ١٨.٤% وكان معدل نمو الصادرات النفطية ٢٤.٣% نتيجة لارتفاع متوسط السعر العالمي للبرميل خلال الفترة نفسها إلى حوالي ٣٥.٥ دولار مقابل ٢٧.٦ دولار للفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ ، في الوقت الذي لم يتجاوز معدل نمو الواردات عن ٤.٦%، الجدير بالذكر أن ميزان المدفوعات كان قد حقق فائضاً خلال عام ٢٠٠٣ بلغ حوالي ٣٣٥ مليون دولار وبما نسبته ٣% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه وحوالي ٥٩٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وحوالي ١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ ، ويمكن تحليل أسباب التراجع في الميزان الكلي من خلال تحليل أداء عدد من الموازين المرتبطة به وذلك كالتالي :

النمو %	يناير - سبتمبر ٢٠٠٤	يناير - سبتمبر ٢٠٠٣	
207.4	600	195.2	الميزان التجاري
18.4	3411.8	2881.7	الصادرات
24.3	3128.6	2516.8	النفط الخام
4.6	-2811.1	-2686.5	الواردات

المصدر : البنك المركزي اليمني . النشرة الشهرية أكتوبر ٢٠٠٤

١. حقق الميزان التجاري نمواً كبيراً خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ وصل إلى حوالي ٢٠٨% عن الفترة نفسها من العام السابق ، حيث بلغ حجم الفائض الذي حققه حوالي ٦٠٠ مليون دولار وبما نسبته ٥.٢% من الناتج

المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي ١٩٥.٢ مليون دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ (١.٧% من الناتج المحلي) ويعود السبب في تحقيق هذا الفائض إلى زيادة حجم الصادرات بنسبة تفوق زيادة الواردات وبالذات الصادرات النفطية والتي وصلت عوائدها خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ إلى حوالي ٣.١ مليار دولار مقارنة بحوالي ٢.٥ مليار دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ .

٢. نتيجة لنمو الفائض المتحقق في الميزان التجاري بصورة كبيرة فقد سجل الحساب الجاري نمواً إيجابياً وصل إلى ٣٣٦% خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ مقارنة بالفترة نفسها من

- العام السابق حيث زاد الفائض المتحقق من ٧٢.٥ مليون دولار (٠.٦% من الناتج المحلي) إلى ٣١٦.٢ مليون دولار (٢.٧% من الناتج المحلي) .
٣. نتيجة لتواضع قدرات ومستوى أداء قطاع الخدمات ، فإن الاعتماد على العالم الخارجي يتزايد في تلبية الطلب المحلي من مختلف الخدمات ، الأمر الذي أسهم في تزايد العجز في ميزان الخدمات ونموه سنة بعد أخرى، حيث حقق نمواً خلال الأشهر التسعة من العام ٢٠٠٤ وصل إلى ٢٥% مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ وبذلك ارتفع العجز في ميزان الخدمات من ٤٢٠.٨ مليون دولار (٣.٧% من الناتج المحلي) في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ إلى ٥٢٧.٣ مليون دولار (٤.٦% من الناتج المحلي)
٤. كما هو الحال في ميزان الخدمات فقد حقق ميزان الدخل نمواً كبيراً في مستوى العجز الذي يعاني منه منذ فترة (راجع الجدول (١٦)) .
٥. شهدت الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ تحسناً جيداً في مستوى أداء ميزان التحويلات حيث سجل فائضاً وصل إلى ١٣٣٣.٨ مليون دولار (١١.٦% من الناتج المحلي) مقارنة بفائض بلغ ١٠٣٤.٤ مليون دولار (٩.٢% من الناتج المحلي) خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٣.
٦. حقق الحساب المالي معدل تراجع كبير خلال الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ وصل إلى حوالي ٩٣% عن الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ حيث حقق الحساب المالي عجزاً وصل إلى ٢٠.٣ مليون دولار مقارنة بفائض بمقدار ٣٠٣.٩ مليون دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ ويعود العجز المتحقق في عام ٢٠٠٤ إلى تزايد تدفق الاستثمارات المباشرة نحو الخارج والتي وصلت إلى ٤٠.٨ مليون دولار مقارنة بتدفقات نحو الداخل بلغت ١٠٤.٢ مليون دولار للفترة نفسها من العام السابق ، إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمار غير المباشرة نحو الداخل من ١٩٩.٧ مليون دولار في الفترة يناير - سبتمبر ٢٠٠٣ إلى ٦١ مليون دولار فقط في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٤ ، وبصورة عامة يمكن القول أن ارتفاع عوائد الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي ومن ثم تزايد تحويلاتها للخارج (الأرباح) كان له أثر كبير في تحول فائض الحساب المالي إلى عجز خلال الفترة من عام ٢٠٠٤.
- ومن خلال ما سبق وبالرجوع إلى الأعداد السابقة من هذه النشرة يتضح أن الموقف العام لميزان المدفوعات يشهد تراجعاً سنة بعد أخرى على الرغم من كونه ما يزال يحقق فوائض في كل السنوات منذ عام ٢٠٠٠ حتى سبتمبر من العام الحالي ٢٠٠٤. ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات تعمل على تراجع الفائض المحقق في ميزان المدفوعات والموازن المرتبطة به أهمها:
١. ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد اليمني ومن ثم الاعتماد بشكل كبير على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي من معظم السلع،
 ٢. ضعف الإمكانيات التصديرية المتاحة للاقتصاد اليمني في الوقت الراهن، والاعتماد على تصدير مواد أولية تنخفض فيها القيمة المضافة باستثناء النفط،
 ٣. ضآلة عدد السلع اليمنية المتاحة للتصدير،
 ٤. الارتفاع العالمي في أسعار السلع الاستهلاكية،
 ٥. زيادة رسوم النقل وأعباء التأمين على السلع المستوردة،
 ٦. الزيادة المستمرة في أعداد المواطنين الذاهبين للعلاج في الخارج،
 ٧. زيادة تدفق عوائد الشركات النفطية العاملة في اليمن نحو الخارج.

٨. تزايد الاستثمارات اليمينية في الخارج وعلى رأسها الأصول الخارجية للجهاز المصرفي وبالذات الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي التي تجاوزت الـ ٥ مليار دولار.

٦. التطورات النقدية والمصرفية

يلعب القطاع المالي والمصرفي أهمية كبيرة في مستوى أداء القطاعات الاقتصادية لكونه يقوم بحشد الموارد المالية اللازمة لعملية النمو الاقتصادي، ولهذا سيتم استعراض أهم التطورات التي شهدتها القطاع المالي خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٠٤ ودورة في تعبئة الموارد ومدى كفاءة الجهاز المصرفي في تحقيق أحد أهم وظائفه الرئيسية والمتمثلة في تعبئة المدخرات وتعميق الوعي المصرفي في أوساط المواطنين وعلى النحو التالي.

٦-١. تطور كفاءة الجهاز المصرفي

سجل العرض النقدي نمواً خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٣ - نوفمبر ٢٠٠٤ بمقدار ١٤%، حيث زاد حجم العرض النقدي من ٧٨٦.٣ مليار ريال في نوفمبر ٢٠٠٣، إلى ٨٩٤.٨ مليار ريال في نهاية نوفمبر ٢٠٠٤. وبلغت قيمة العرض الضيق منه (النقد) حوالي ٣٧٤ مليار ريال مقارنة بحوالي ٣٥٦.٦ مليار ريال نهاية نوفمبر من العام الماضي، إلا أن نسبة النقد إلى إجمالي العرض النقدي قد تراجعت خلال الفترة بمقدار ٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٤٢% فقط مقارنة بـ ٤٥% في نوفمبر ٢٠٠٣ وهذا مؤشر هام يدل دلالة قاطعة على تحسن مستوى الأداء

جدول (١٨) تطور ومساهمة مكونات العرض النقدي (مليار ريال)					
نوفمبر ٢٠٠٤		نوفمبر ٠٣			
نمو	%	القيمة	%	القيمة	مليار ريال
14	100	894.8	100	786.3	العرض النقدي
5	42	374	45	356.6	النقد
5	33	294	36	279.5	النقد في التداول
4	9	80	10	77	ودائع تحت الطلب
21	58	520.7	55	429.7	شبه النقود
53	16	146.8	12	96	الأجل
23	8	67.8	7	55	الادخار
8	32	286.9	34	266	العملات الأجنبية
46	2	19	2	13	مخصصة

المصدر: البنك المركزي - النشرة الشهرية - نوفمبر ٢٠٠٤

للجهاز المصرفي اليميني ودوره الحيوي في الحياة الاقتصادية اليمينية، ومما يعزز هذا التحسن هو التراجع المستمر في نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي حيث تراجعت من ٣٦% من إجمالي العرض النقدي في نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ٣٣% في نوفمبر ٢٠٠٤ ويمكن تفسير هذا التراجع المستمر بتحسّن ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي ومن ثم زيادة التعامل معه، ومن ناحية أخرى تزايد حجم النشاط الاقتصادي والتجاري الوطني وتزايد الحاجة إلى التعامل مع الجهاز المصرفي والتي يمكن ملاحظتها في مستوى نمو نسبة شبه النقود،

أما بالنسبة للتطورات التي شهدتها شبه النقود فيلاحظ أن الودائع الآجلة بالعملة المحلية قد حققت أكبر معدل نمو خلال الفترة نوفمبر ٢٠٠٣ إلى نوفمبر ٢٠٠٤ وصل إلى حوالي ٥٣% لترتفع من حوالي ٩٦ مليار ريال إلى ١٤٦.٨ مليار خلال الفترة لتصل نسبتها إلى ١٦% من إجمالي العرض النقدي مقارنة بـ ١٢% نهاية نوفمبر ٢٠٠٣، كما شهدت الودائع المخصصة نمواً ملحوظاً خلال الفترة نفسها وصل إلى ٤٦% حيث زادت قيمتها من ١٣ مليار ريال في نهاية نوفمبر ٢٠٠٣ إلى حوالي ١٩ مليار ريال في سبتمبر ٢٠٠٤ إلا أنها ظلت محافظة على نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي (٢%). ويرجع نمو أنشطة القطاع المصرفي إلى (١) استمرار معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً (١٣%) منذ عام ٢٠٠٠، (٢) تنامي أنشطة البنوك

التجارية وعلى رأسها البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية وتزايد قدرتها على اجتذاب الودائع الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بالودائع بالعملات الأجنبية فقد نمت بمقدار ٨% خلال الفترة لتصل في نهاية نوفمبر ٢٠٠٤ إلى حوالي ٢٨٦.٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ٢٦٦ مليار نهاية نوفمبر ٢٠٠٣، إلا أن نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي قد تراجعت من ٣٤% إلى ٣٢%، ويمكن إرجاع الزيادة الطفيفة في قيمة الودائع بالعملات الأجنبية خلال الفترة إلى ارتفاع معدل التضخم السائد خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٤، الأمر الذي أسهم في تزايد قيمة الودائع بالعملات الأجنبية بغرض المحافظة على القيمة الحقيقية للثروة النقدية لفئة المودعين من جهة ومن جهة أخرى الإستفادة من الوضع المرتفع للسائد لمعدلات الفائدة في البنوك.

والخلاصة أن النشاط المصرفي في الاقتصاد اليمني يشهد تطورات إيجابية سنة بعد أخرى تمثلت في تحسن مؤشراتته المختلفة أبرزها التراجع السنوي لمعدلات العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي العرض النقدي وتزايد الوعي المصرفي لدى الجمهور وتحسن وتطور وتنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك اليمنية، ومع ذلك فإنه من المهم تحسين وتطوير هذا القطاع الاقتصادي الحيوي والهام كونه ما زال في بداية الطريق سواءً من حيث تنوع وتعدد الخدمات المصرفية أو من حيث جودة هذه الخدمات حيث ما تزال نسبة كبيرة من المبادلات المالية في الاقتصاد تتم خارج الجهاز المصرفي لأسباب متعددة منها: (تدني مستويات الدخل الفردية، عدم رغبة فئة واسعة من السكان في التعامل مع البنوك لوجود شبهة الربا، ضعف الوعي المصرفي لدى شريحة واسعة من السكان، اقتصار نشاط البنوك على المدن الرئيسية فقط).

٢-٦ . تطورات نشاط البنوك التجارية

شهدت العام ٢٠٠٤ تطورات لا بأس بها في نشاط البنوك التجارية والتي سجلت نمواً جيداً خلال الفترة حيث وصلت إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية حتى نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٦٧٥ مليار ريال مقارنة بحوالي ٥٥١.٨ مليار ريال في نوفمبر ٢٠٠٣ وبزيادة تصل إلى ١٢٣.٢ مليار ريال، أي أن الميزانية الموحدة للبنوك التجارية قد حققت معدل نمو خلال الفترة بمقدار ٢٤% ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:-

٢-٦-١ . تطور حجم الودائع

شهد النشاط المصرفي التجاري تطورات جيدة خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٠٤ حيث شهدت الفترة زيادة في

نسبة النمو	نوفمبر ٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
17.1	556	475	388	إجمالي الودائع في البنوك التجارية (مليار ريال)
25.0	295	236	189	الودائع بالعملة المحلية (مليار ريال)
6.8	53.1	49.7	48.7	الودائع بالعملات المحلية % إلى إجمالي الودائع
9.2	261	239	199	الودائع بالعملات الأجنبية (مليار ريال)
8.3	1.4	1.3	1.1	إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية (مليار دولار)

المصدر: البنك المركزي اليمني النشرة الشهرية، سبتمبر ٢٠٠٤

حجم الودائع بمقدار ١٧.١%، الجدير بالذكر أن أغلب الزيادة في الودائع كانت في جانب الزيادة في الودائع بالعملات المحلية والتي تزايدت أهميتها النسبية إلى

إجمالي الودائع من ٤٨.٧% عام ٢٠٠٢ إلى ٥٣% نهاية نوفمبر ٢٠٠٤، حيث ارتفعت الودائع بالعملة المحلية من ٢٣٦ مليار ريال عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩٥ مليار في نوفمبر ٢٠٠٤ وذلك بزيادة مقدارها ٥٩ مليار ريال وبمعدل نمو يصل إلى ٢٥%، بينما كان الارتفاع في الودائع بالعملات الأجنبية محدود جداً، حيث ارتفعت من ٢٣٩ مليار ريال في نهاية ٢٠٠٣ (١.٣ مليار

دولار) إلى ٢٦١ مليار ريال (١.٤ مليار دولار) وبمعدل نمو ٩.٢% خلال الفترة، ويعود السبب في نمو الودائع بالعملات المحلية بصورة أكبر من الودائع بالعملات الأجنبية إلى (الاستقرار النسبي الذي شهدته أسعار الصرف للريال مقابل العملات الأجنبية من ناحية ومن ناحية ثانية انخفاض معدل الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية).

٦-٢-٢. تطور حجم التسهيلات المالية

شهدت الفترة من يناير - سبتمبر ٢٠٠٤ تحقيق معدلات نمو جيدة بالنسبة للقروض والسلفيات

البيان	2002	2003.0	نوفمبر ٠٤	نسبة النمو %
إجمالي القروض (مليار ريال)	185	251.0	330	31.5
القروض للقطاع الخاص (مليار)	110	139.0	181	30.2
شهادات الإيداع (مليار ريال)	46	39.0	31	-20.5
نسبة القروض إلى الودائع %	47.7	52.8	59.4	

المصدر: البنك المركزي

الممنوحة من قبل البنوك التجارية وبالذات الممنوحة للقطاع الخاص، حيث ارتفع الإجمالي العام للقروض المقدمة من قبل البنوك التجارية حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٣٠ مليار ريال مقابل ٢٥١ مليار عام ٢٠٠٣، و١٨٥ مليار عام ٢٠٠٢ وبذلك

تكون البنوك التجارية قد حققت زيادة في حجم القروض والسلفيات الممنوحة خلال الفترة من العام ٢٠٠٤ بمقدار ٣١.٥% وكان للقطاع الخاص النصيب الأوفر حيث بلغت قيمة قروضه في نهاية نوفمبر ٢٠٠٤ حوالي ١٨١ مليار أي حوالي ٥٥% من إجمالي القروض مقارنة بـ ١٣٩ مليار خلال عام ٢٠٠٣ أي حوالي ٥٦% من إجمالي القروض الممنوحة خلال العام، وبلغ معدل النمو في حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص خلال الفترة ٣٠.٢%.

الجدير بالذكر أن القدرة الاقراضية للبنوك التجارية تشهد تحسناً مستمراً إلا أنه غير كافي حيث تزايدت نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة ٢٠٠٢ - سبتمبر ٢٠٠٤ لتصل في نهاية الفترة إلى ٥٩.٤% مقارنة بـ ٤٧.٧% في بدايتها، ومع هذا التحسن فإن دور القطاع المصرفي التجاري في هذا الجانب ما يزال ضعيف وبالخصوص فيما يتعلق بحجم السلفيات المقدمة للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية والتي يلاحظ أنها لا تعكس القدرة الاقراضية الحقيقية لقطاع المصارف حيث أن نسبة القروض إلى الودائع ما تزال متدنية على الرغم من أن منها قروض للبنك المركزي (شهادات الإيداع) وقروض مقدمة للحكومة وللمؤسسات العامة، وبذلك لم تتجاوز نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص ٣٢% من إجمالي الودائع التي يملكها القطاع المصرفي التجاري نهاية سبتمبر ٢٠٠٤، وهذا مؤشر خطير في حد ذاته حيث يدل دلالة واضحة على تدني قدرة البنوك التجارية في استغلال الفوائض المالية التي تجمعها وبالتالي فإن دورها في الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية (المودعين) والمحتاجين لهذه الفوائض (المستثمرين) دور ضعيف، كما يدل من ناحية ثانية إلى تدني الثقة بالقطاع الخاص وقدراته المالية والاستثمارية ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات أهمها: (١) محدودية القدرة لدى البنوك على تحصيل ديونها، (٢) تدني كفاءة الجهاز القضائي وتطويل عملية الفصل في القضايا المصرفية، (٣) منافسة البنك المركزي للمستثمرين من خلال منحه فوائد على إيداعات البنوك التجارية لدية، (٤) تزايد استثمار البنوك التجارية في شهادات الإيداع وأذون الخزانة (٥) تهرب العديد من رجال الأعمال والشركات التجارية والصناعية عن سداد ديونها.

٦-٢-٣. طبيعة القروض والسلفيات بحسب النشاط

على الرغم من التزايد المستمر في حجم القروض والسلفيات والتسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية، إلا أن طبيعة تلك القروض والسلفيات لم تتغير حيث يلاحظ ومن خلال النظر إلى عملية التوزيع لتلك

جدول (٢١) القروض والسلفيات للبنوك التجارية بحسب النشاط الاقتصادي (مليار ريال) - نوفمبر ٢٠٠٤

نوفمبر-٠٤	2003		2002		القيمة	%
	القيمة	%	القيمة	%		
1.3	1.9	0.6	0.7	1.3	1.1	الزراعة والأسماك
18.3	26.9	19.3	21.4	21	17.5	الصناعة
7.6	11.2	8	8.9	6.8	5.8	البناء والتشييد
1.8	2.6	1.2	1.4	1.1	0.9	تمويل الصادرات
21.1	31	18.5	20.5	20	16.5	تمويل الواردات
26.4	38.7	28	31.1	28	23.2	تمويل التجارة في السلع المصنعة
23.4	34.3	24.4	27.1	23	19.5	أخرى

المصدر: البنك المركزي

القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة تدني نسبة القروض المخصصة للقطاعات الإنتاجية المختلفة وبالذات الزراعة والإسكان والصادرات حيث يلاحظ أن النسبة العظمى من تلك

القروض توجه لقطاع التجارة (استيراد وتصدير وتجارة سلع مصنعة) والتي وصلت في نوفمبر ٢٠٠٤ إلى حوالي ٧٣ مليار ريال ونسبة ٥٠% من إجمالي القروض والسلفيات بزيادة تصل إلى نقطتين مئويتين عن حصتها خلال عام ٢٠٠٣، تليها القروض الموجهة للأغراض الأخرى والتي بلغت ٣٤.٣ مليار ريال ونسبة ٢٣.٤% مقارنة بـ ٢٤.٤% في العام ٢٠٠٣، ثم القروض لقطاع الصناعة والتي تشهد تراجعاً مستمراً، حيث يشير الجدول إلى تراجع نسبتها إلى إجمالي القروض والسلفيات الممنوحة من ٢١% عام ٢٠٠٢ إلى ١٩.٣% عام ٢٠٠٣ ثم إلى ١٨.٣% فقط في نوفمبر ٢٠٠٤، كما شهدت نسبة القروض الممنوحة لقطاع البناء والتشييد تراجعاً بسيطاً خلال العام ٢٠٠٤ والتي بلغت ٧.٦% مقارنة بـ ٨% في عام ٢٠٠٣ وفي الأخير جاء قطاع الزراعة والأسماك بنسبة ١.٣% بنهاية نوفمبر ٢٠٠٤.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن هيكل القروض والسلفيات الممنوحة من قبل البنوك التجارية يتسم بالخلل المزمن حيث يغلب على طبيعة تلك القروض والسلفيات الطابع التجاري وليس التنموي الاستثماري ويمكن التأكيد على ذلك من خلال:

- أن النسبة العظمى من حجم التمويلات والتسهيلات المالية المقدمة من البنوك التجارية هي القروض والتسهيلات التجارية (قروض قصيرة الأجل وعوائدها مرتفعة)
- التراجع المستمر الذي تشهده حصة القطاعات الإنتاجية من حجم التمويل المقدم والذي بدأ واضحاً في قطاع الصناعة والتشييد والبناء.
- تدني ومحدودية وضعف حجم القروض في مجالات الإسكان والزراعة والأسماك والتي تعد قروض طويلة الأجل نسبياً.

الأمر الذي يؤكد أن الدور التنموي لدى القطاع المصرفي التجاري ما يزال غائب وبالتالي استمرار مشكلة التمويل داخل الاقتصاد الوطني وبالذات في ظل عدم وجود مصارف متخصصة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع الصناعي ومحدودية دور ونشاط وقدرة بنكي التسليف الزراعي والإسكان.

٦-٢-٤. طبيعة القروض والسلفيات بحسب المدة الزمنية

من خلال الجدول رقم (٢٢) والمتضمن توزيع القروض والسلفيات والتسهيلات للبنوك التجارية

جدول (٢٢) الطبيعة الزمنية للقروض والسلفيات ونسبة النمو بين ٢٠٠٣ ونوفمبر ٢٠٠٤

النسبة	النسبة من إجمالي القروض (%)			القيمة بالمليار ريال			النسبة
	نوفمبر-٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	نوفمبر-٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
النمو %							
34	47	46	47	68.7	51.2	40.1	قصير الأجل
23	5	5	7	6.9	5.6	5.6	متوسطة وطويلة الأجل
31	48	49	46	71	54.4	38.8	استثمارات البنوك الإسلامية
32	100	100	100	146.7	111	84.5	الإجمالي

المصدر: البنك المركزي

يمكن الخروج بعدد من الملاحظات منها:

١- أن استثمارات البنوك الإسلامية تمثل الجزء الهام من التسهيلات المقدمة من قبل القطاع المصرفي التجاري حيث بلغت استثماراتها حوالي ٤٦% خلال عام ٢٠٠٢ ثم تزايدت في العام ٢٠٠٣ إلى ٤٩%، وحوالي ٤٨% حتى نوفمبر ٢٠٠٤ على الرغم من أن البنوك الإسلامية محدودة العدد وحديثة النشأة مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى، فضلاً عن تحقيقها معدلات نمو عالية خلال عام ٢٠٠٤ وصلت إلى ٣١% .

٢- ما زالت القروض والسلفيات قصيرة الأجل تمثل المكون الثاني وبنسبة ٤٧% من إجمالي القروض والسلفيات الممنوحة حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٤، والتي تمثل في الغالب تمويل التجارة الخارجية وبالذات الواردات كما رأينا في الجدول (٢١) نتيجة لارتفاع عوائدها وسهولة تحصيلها.

٣- لم تتجاوز نسبة القروض والسلفيات متوسطة وطويلة الأجل ٥% بالرغم من أنها أساس التنمية المنشودة والتي لن تتحقق ما لم تكن هناك استثمارات استراتيجية وحيوية تشغل قدر كبير من الأيدي العاملة وتعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتساهم بقوة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، الأمر الذي يؤكد تواضع الدور التنموي للجهاز المصرفي الوطني وضرورة العمل على إيجاد وتوفير هذا النوع من التمويل سواءً من خلال تشجيع البنوك التجارية على زيادة هذا التمويل أو من خلال إنشاء البنوك المتخصصة في المجال التنموي.

٧. حصة الحكومة من إنتاج النفط

على الرغم من تراجع إنتاج النفط في اليمن خلال العام ٢٠٠٤ إلا أن أداء القطاع النفطي كان جيداً بسبب ارتفاع متوسط سعر برميل النفط في السوق العالمية خلال العام، حيث وصلت قيمة الصادرات النفطية حتى نوفمبر ٢٠٠٤ إلى حوالي ٢٠٦٤ مليون دولار مقارنة بحوالي ١٦٤٣

متوسط قيمة البرميل	قيمة الصادرات النفطية (مليون دولار)	مليون برميل		مليون برميل
		الاستهلاك المحلي	الصادرات	
27.7	1642.89	25.1	59.3	نوفمبر-٠٣
36.7	2063.68	23.5	56.3	نوفمبر-٠٤

المصدر: البنك المركزي

مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي ٢٠٠٣ على الرغم من انخفاض حصة الحكومة من النفط الخام من ٨٤.٤ مليون برميل للفترة من يناير - نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ٧٩.٨ مليون برميل للفترة نفسها من العام ٢٠٠٤. إلا أن

ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي والتي وصلت في المتوسط إلى ٣٦.٧ دولار للبرميل الواحد خلال عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٢٧.٧ دولار في المتوسط للفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ كان له الأثر الكبير في تعويض انخفاض الإنتاج من النفط وتراجع حصة الحكومة منه.